



المملكة المغربية
+٥٣٦٨٤٢١٢٥٤٠

رئيس الحكومة

وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

دعم النزاهة

مكافحة الفساد بالمملكة المغربية

- وسلوفاكيا بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وخلال الدورة الثانية لكي تستعرض من قبل خبراء فاندا والسنغال؛

- ترأس المملكة المغربية لمبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي المبادرة التي ترعاها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)؛

- انضمام المغرب إلى الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

الآفاق المستقبلية

- تنزيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ومحاربة المقتنيات الدستورية الجديدة المتعلقة بالحكامة الجيدة؛

- توسيع دائرة الإعلام والتواصل والتحسيس بالوقاية من الرشوة من خلال:

- ✓ تعزيز ثقافة النزاهة والشفافية وتحمل المسؤولية بتكرис مبدأ المساءلة و عبر برامج تربوية للتحسيس والتوعية؛

- ✓ تعزيز المشاركة الفاعلة للمجتمع المدني لتمكينه من أداء دوره بفعالية في مجال مكافحة الفساد، وإذكاء الوعي العام بهذه الظاهرة ومخاطرها؛

- ✓ تمكين المواطنين من التأقلم السهل مع المقتنيات القانونية في مجال مكافحة الفساد من خلال إعداد دلائل مبسطة للنصوص القانونية المتعلقة بمكافحة الرشوة وتعديها على مختلف الواقع الإلكتروني.

- توطيد آلية التعاون الدولي من خلال إرساء علاقات تعاون وثيق مع المتخلين الدوليين في هذا المجال سواء كانوا حكوميين أو غير حكوميين.

الرهانات

- مواصلة بناء النظام الوطني للنزاهة؛

- رفع مستوى الوعي بمكافحة الفساد وضمان انخراط فعاليات المجتمع في محاربة هذه الآفة؛

- الوفاء بالتزامات المملكة المغربية اتجاه المنظم الدولي.

آليات الشراكة:

الانفتاح على الهيئات غير الحكومية على المستويين الوطني والولي

من منطلق الاعتراف بوجاهة مبدأ الشراكة وموقعه المركزي في تدعيم منظومة النزاهة والشفافية، عملت المملكة المغربية على إرساء أسسه وإشاعة مفاهيمه، عبر توفير إطار ملائم لضمان انخراط المواطن والمجتمع المدني في تدبير السياسات العمومية، حيث أفرزت هذه الجهود، آليات متعددة للشراكة على المستوى الوطني، يمكن حصرها كالتالي :

- الشراكة الخاصة بالمجالس الاستشارية سواء تعلق الأمر بمجالات حقوق الإنسان (المجلس الوطني لحقوق الإنسان، هيئة الإنصاف والمصالحة)، أو مجال الإعلام (المجلس الأعلى للقطاع السمعي البصري) أو مجال الوظيفة العمومية (المجلس الأعلى للوظيفة العمومية)، أو مجالات أخرى، كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

- دعم ومساندة المنظمات والجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والحقوقي، وكذا تنمية الشراكة مع مختلف الجمعيات وكل المنظمات والأشخاص المعنية التي تعمل في حقل محاربة الفساد؛

- دعم الشراكة الخاصة بمحاربة الفساد والرشوة، من خلال مشاركة مختلف الفعاليات المجتمعية داخل الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، لمواجهة ظاهرة الفساد وفق رؤية تشاركية؛

- الاعتراف بصفة المنفعة العامة لترانسبي ANSI المغربي.

التعاون الدولي:

الحضور الغربي في المنظمات الدولية

- تنظيم الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بمراكش من 24 إلى 28 أكتوبر 2011؛

- المشاركة الفاعلة في دورات مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الأممية والفاعل الموضوعي مع قراراتها وتصنيفاتها، كالقرار 3/1 المتعلق بآلية الاستعراض، بحيث أنه تم اختيار المملكة المغربية خلال الدورة الأولى لكي تستعرض من قبل خبراء جنوب إفريقيا

- مدونة الانتخابات والتي تهدف إلى استبعاد كل شكل من أشكال التمويل السري للحملات الانتخابية، وضمان احترام المرشحين للسفف المحدد للمصاريف الانتخابية، وكذلك زجر المخالفات المرتكبة بمناسبة الانتخابات على جميع الأصعدة؟

- القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية، القوانين التنظيمية المتعلقة بالجهات والجماعات الترابية؛

- القانون التنظيمي المتعلق بتسهيل اللجان التنابية لقصص الحقائق؛

- القانون التنظيمي للمالية؛

- القانون المتعلق بتبديل وتنمية النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية والذي يهدف إلى تعليم المباراة في التوظيف، وتنقيح المقتنيات التشريعية المتعلقة بمنع الجمع بين الوظائف والأجور، وتدعم قاعدة منع تضارب المصالح الشخصية مع المهام المزاولة بالإدارة العمومية؛

- القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية وذلك للتشجيع على للضحايا والشهود والخبراء والمبلغين؛

- القانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا؛

- القانون المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

- المرسوم المتعلق بتحديد شروط وأشكال إبرام صفقات الدولة وكذا بعض القواعد المتعلقة بتغييرها ومرافقتها، بإحداث اللجنة الوطنية للطبيبات العمومية؛

- المرسوم المتعلق بمراقبة نفقات الدولة؛

- المرسوم المتعلق بإحداث مسطرة لنشر مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية؛

- المرسوم المتعلق بالمفتشيات العامة وذلك بغية تفعيل وتقوية دورها في مجال التفتيش والتدقيق والمراقبة،

- المرسوم المتعلق بتحديد كيفيات تلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكايتهم وتتبعها ومعالجتها.

مكتسبات عملية

- إحداث موقع إلكتروني (stopcorruption.ma) مخصص للتبلیغ عن حالات الارتشاء بمشاركة وتنسيق بين الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة وكل من القطاع العام والقطاع الخاص؛

- إحداث مركز التبلیغ عن جرائم الفساد.

اختارت المملكة المغربية نهج استراتيجية إرادية لتسريع وثيرة التنمية في جميع المجالات، حيث حرصت على إنجاز إصلاحات مهمة تهم الحكومة والتخليق ومحاربة الفساد في مؤسسات الدولة.

الإرادة السياسية

- **دستور 2011:** دسترة مؤسسات وهيأة حماية الحقوق والحريات والحكومة الجيدة :
- الهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها (الفصلين 36 و167)
- المجلس الوطني لحقوق الإنسان: (الفصل 161)
- مؤسسة الوسيط : (الفصل 162)
- مجلس المنافسة : (الفصل 166).

التوجيهات الملكية السامية:

«كنا وما زلنا نرى في قضية تخليل الحياة العامة، وفي مقدمتها الإدارة، موضوعا حيويا يحضرني باهتماماً وسأثري تفكيرنا». من خطاب صاحب الجلة محمد السادس : بمناسبة افتتاح الندوة الوطنية حول دعم الأخلاقيات بالمرفق العام، الرابط في 28 أكتوبر 1999قررنا ومن هذا المنطلق المرجعي الثابت، قررنا إجراء تعديل دستوري شامل، يستند على سعة مرتکبات أساسية :

ترسيخ دولة الحق والقانون والمؤسسات، وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية، وضمان ممارستها، وتعزيز منظومة حقوق الإنسان، بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية والثقافية والبيئية، ولاسيما بذريعة التوصيات الوجهة لحياة الإنصاف والمصالحة والالتزامات الدولية للمغرب.

....садسا: تقوية آليات تحقيق الحياة العامة، وربط ممارسة السلطة والمسؤولية العمومية بالرقابة والمحاسبة. سادسا: دسترة هيئات الحكومة الجيدة وحقوق الإنسان وحماية الحريات».

من خطاب صاحب الجلة محمد السادس بتاريخ 9 مارس 2011 «...كما أن مواجهة الآثار الوخيمة للفساد، كآخر معيقات التنمية، وخاصة في الدول النامية، تستدعي تضافر الجهود على المستوى الدولي، لرفع التحديات التي تطرحها آفة الرشوة، بكل تجليلها المقيمة، وخصوصا في عرقلة إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك تونسيا لتحقيق أمال الشعوب في التنمية الشاملة، وللتلاقي مع مطامحها في القضاء على بؤر الفقر والهشاشة، من أجل تمية بشارة متوازنة ومستدامة...»

رسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بتاريخ 24 أكتوبر 2011

- خمس ركائز : الحكومة - الوقاية- الزجر - التواصل والتوعية - التربية والتكوين.
- ستة عشر (16) محورا .

المكتسبات المؤسساتية

- تطوير الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، بإصدار القانون المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها تنزيلا لأحكام الدستور؛
- إحداث مجلس المنافسة، للسهر على المنافسة الحرة النزيهة وتحسين محيط الأعمال ومناخ الاستثمار؛ والارتقاء به إلى مستوى التصريح الدستوري؛
- إحداث المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات؛
- تطوير ديوان المظالم بإحداث مؤسسة الوسيط (Ombudsman)؛
- تطوير المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بإحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛
- إحداث وحدة لمعالجة المعلومات المالية؛
- إحداث أقسام متخصصة في مكافحة الجرائم المالية؛
- إحداث اللجنة الوطنية للطلبات العمومية؛
- إحداث اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد.

المكتسبات القانونية

- تمثل هذه المكتسبات في المصادقة وإصدار مجموعة من القوانين والمراسيم التي تهدف إلى تكريس قيم النزاهة والشفافية من بينها :
- القانون المتعلق بالإلزام الإدارات العمومية والجماعات المحلية وهيئاتها والمؤسسات العمومية والمصالح التي عهد إليها بتسيير مرافق عام بتعليل القرارات الإدارية السلبية؛
- القانون المتعلق بتحديد مسؤولية الأمراء بالصرف والمراقبين والمحاسبين العموميين؛
- القانون المتعلق بمكافحة غسل الأموال؛
- القانون المتعلق بالتدبير المرفوض للمرافق العامة؛
- القانون المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية؛
- القانون الذي تحدث بموجبه البطاقة الوطنية للتعرف الإلكترونية، وكذا مرسومه التطبيقي؛
- القوانين المتعلقة بالتصريح بالمتلكات؛

- البرنامج الحكومي 2012: يرتكز هذا البرنامج على عدة محاور تتمثل على الخصوص في:
 - ✓ تحبيب وتأهيل التشريع المرتبط بحماية المال العام ومكافحة الإثراء غير المشروع؛
 - ✓ تقوية مؤسسات الرقابة والمحاسبة والأخلاقيات، ستعمل لتفعيل التوصيات المتخذة عن تقاريرها؛
 - ✓ تشجيع مشاركة عموم المواطنين ومختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني من خلال وضع ميثاق وطني لمكافحة الفساد.
- **الإنخراط في الدينامية الدولية لمكافحة الفساد:**
 - التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2007؛
 - نشر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالجريدة الرسمية للمملكة بتاريخ 17 يناير 2008.
- **اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد تمت من سنة 2015 إلى سنة 2025**
 - رؤية تروم «الحد من الفساد بشكل ملموس في أفق 2025؛
 - تحديد هدفين لتعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات من خلال :
 - ✓ جعل الفساد في منحى تنازلي بشكل ملموس وبشكل مستمر؛
 - ✓ تعزيز ثقة المجتمع الدولي لتحسين موقع بلادنا في التصنيفات الخاصة بالمنطقة.
 - ثلاثة قيم لضمان ائتلاف وطني لمواجهة آفة الفساد؛
 - أربع مرجعيات التي استندت عليها الاستراتيجية : التوجيهات الملكية والمبادئ الدستورية والبرنامج الحكومي والالتزامات الدولية؛
 - خمس مبادئ كفيلة بإنجاح الاستراتيجية :
 - ✓ الالتزامات الدولية فيما يتعلق بالملاءمة مع الاتفاقيات الأممية لمكافحة الفساد؛
 - ✓ الإنخراط لضمان الالتزام والمشاركة المستمرة؛
 - ✓ الاهتمام بالمشاكل البنوية وتغيير سلوكيات الأفراد؛
 - ✓ التنفيذ باعتماد برامج واضحة وقابلة لقياس؛
 - ✓ الإستمرارية بتبعدة الموارد البشرية والمالية الضرورية؛
 - مواصلة إصلاح المنظومة القانونية المتعلقة بالوقاية من الرشوة ومحاربة الفساد؛
 - تشجيع الشراكة والتعاون على المستوى الوطني والدولي.
- **الالتزامات الحكومية:**
 - اعتماد ميثاق حسن التدبير كإطار مرجعي في مجال التدبير وجعل أحد مركباته تخليق الحياة العامة؛
 - «من أجل تعزيز الإطار المؤسسي للوقاية من الرشوة ودعم المنظومة الوطنية للنزاهة والأخلاقيات، ستعمل الحكومة على التعجيل بوضع الآليات القانونية المتعلقة بالوقاية من الرشوة.
- **التصريح الحكومي لسنة 2007**
 - 1- تعزيز منظومة ومواصلة مكافحة الرشوة ، وفي هذا الصدد ، ستتخذ الحكومة تدابير من بينها :
 - ✓ العمل على تحسين تصنيف المغرب في مؤشرات إدراك الفساد؛
 - ✓ ضمان التزويل الأمثل لاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بتخصيص الموارد لها وإرساء نظام فعال لتتبعها وتقييمها؛
 - ✓ ترسیخ منظومة القيم...لاسيما الحرية والمسؤولية والنزاهة والمواطنة وحسن تدبير المال العام والمحافظة عليه؛
 - ✓ إرساء آلية لضمان سرعة التفاعل مع شكاية المواطنين المتعلقة بالرشوة وخلق مقتضيات النزاهة؛
 - 2 - استكمال تأهيل الترسانة القانونية ودعم مؤسسات الحكومة وتفعيلها
- **التصريح الحكومي لسنة 2017**
 - برامج حكومية:
 - إعداد برنامج عمل حكومي للوقاية من الرشوة ومحاربتها 2010 - 2012 يتضمن 43 إجراء همت المحاور التالية:
 - ✓ إرساء علاقات شفافة بين الإدارة والمرتفقين؛
 - ✓ تدعيم قيم النزاهة والاستحقاق بالإدارة؛
 - ✓ تقوية آليات الرقابة الداخلية بالإدارة العمومية؛
 - ✓ تعزيز الشفافية في مجال التدبير المالي والصفقات العمومية؛
 - ✓ مواصلة إصلاح المنظومة القانونية المتعلقة بالوقاية من الرشوة ومحاربة الفساد؛
 - ✓ تشجيع الشراكة والتعاون على المستوى الوطني والدولي.